

تحرك عاجل منتج للأفلام يحاكم في إيران

في 1 يونيو/ حزيران سوف يمثل أمام الشعبة 15 لمحكمة الثورة في طهران الكاتب الإيراني والمنتج السينمائي مصطفى عزيزي، المقيم بشكل دائم في كندا، وذلك لمحاكمته بتهم تتعلق بالأمن القومي، وتستند على ما يبدو إلى كتاباته في وسائل الاعلام الاجتماعية. وتخشى منظمة العفو الدولية أن يكون من سجناء الرأي.

مصطفى عزيزي، الرئيس السابق لفرع إيران للاتحاد الدولي للأفلام الرسوم المتحركة، معتقل في سجن إيفين بطهران منذ 1 فبراير/ شباط 2015، عندما تم استدعاؤه إلى مكتب المدعي العام في ذلك السجن. ويقيم مصطفى عزيزي إقامة دائمة في كندا، ولكنه سافر إلى إيران في أواخر ديسمبر/ كانون الاول 2014 لزيارة والده المريض وليدرس إمكانية عودته الى وطنه. وقد وجهت إلى مصطفى عزيزي عدة اتهامات، هي " إهانة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية"، و" إهانة مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، و " نشر دعاية ضد النظام" و "التجمع والتواطؤ ضد الأمن القومي" وذلك لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير بما في ذلك كتاباته في الفيسبوك ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى.

قضى مصطفى عزيزي 33 يوماً في قسم A2 بسجن إيفين، الذي يسيطر عليه الحرس الثوري الإيراني، وكان خلال 14 يوماً منها نزيل الحبس الانفرادي دون السماح له بالتواصل مع أسرته ومحاميه. ثم تم نقله للقسم 8 في سجن إيفين بعد الانتهاء من استجوابه، الذي جرى دون حضور محام. والقسم 8 يؤوي مئات السجناء، ومن بينهم سجناء رأي، ويعتقد أنهم محتجزون في زنازين سيئة التهوية، وقذرة و شديدة الاكتظاظ ، تعج بالحشرات وتفتقر إلى مرافق النوم والمرافق الصحية المناسبة. وقد أدت هذه الظروف القاسية إلى تفاقم حالة مصطفى عزيزي الصحية السيئة أصلاً، لكونه مصاباً بأمراض عديدة تشمل الربو والأكزيما والروماتيزم وارتفاع نسبة السكر في الدم. وفي 13 أبريل/نيسان، تم نقله إلى العيادة الطبية في السجن ليوم واحد بعد غيابه عن الوعي لفترة وجيزة نتيجة انخفاض ضغط الدم.

يرجى الكتابة فوراً باللغة الفارسية أو العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- لمطالبة السلطات الإيرانية بإطلاق سراح مصطفى عزيزي فوراً ودون قيد أو شرط إذا كان محتجزاً لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.
- لحثها على تزويده بكل الرعاية الطبية التي قد يحتاجها، بما في ذلك الرعاية المتخصصة خارج السجن.
- لتذكير هذه السلطات بواجبها في معاملة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الفطرية للإنسان، كما هو مطلوب بموجب المادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإيران دولة طرف فيه.

يرجى إرسال المناشدات قبل 8 يوليو/ تموز إلى:

مرشد الجمهورية الإسلامية
آية الله سيد علي خامنئي

مكتب المرشد الأعلى
شارع الجمهورية الإسلامية - نهاية شارع شهيد كشور دوست
طهران، جمهورية إيران الإسلامية
تويتر @khamenei_ir (بالانجليزية) و
@Khamenei_fa (بالفارسية)
البريد الإلكتروني: info_leader@leader.ir
صيغة المخاطبة: سماحتكم

رئيس الهيئة القضائية
آية الله صادق أرجاني
مكتب العلاقات العامة
رقم 2، 4 تقاطع شارع عزيزي
طهران، جمهورية إيران الإسلامية
صيغة المخاطبة: سماحتكم

كما ترسل نسخ إلى
رئيس جمهورية إيران الإسلامية
حسن روحاني
رئاسة الجمهورية
شارع باستور - ميدان باستور
البريد الإلكتروني: media@rouhani.ir

تويتر: (بالانجليزية) @HassanRouhani

و (بالفارسية) @Rouhani_ir
صيغة المخاطبة: فخامتكم

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني
صيغة المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً

تحرك عاجل منتج للأفلام يحاكم في إيران

معلومات اضافية

أخبر ابن مصطفى عزيزي منظمة العفو الدولية أن والده أخرج من الحبس الانفرادي، " وقد أصابه اهتزاز وأصبح غير قادر على التحدث إلى أي شخص لبضعة أيام". وأضاف الابن أن الصحة النفسية لمصطفى العزيزي قد تحسنت بعد ذلك الحين، ويسمح له الآن بزيارات منتظمة من عائلته.

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، أعلن حسن قشقوي نائب وزير الخارجية الايراني للشؤون القنصلية والبرلمانية وشؤون المغتربين الإيرانيين تشكيل لجنة في وزارة الاستخبارات الايرانية لتشجيع عودة الإيرانيين الذين يعيشون في الخارج حسب الوعود الانتخابية للرئيس حسن روحاني. ، وربط نائب الوزير بين عدم الرغبة في العودة في أوساط المغتربين الإيرانيين " رسائل جماعات المعارضة الخارجية المثيرة للمخاوف" وقال إن " العديد من هذه المخاوف من الوسواس ولا تستند على أي أساس". وفي أغسطس/ آب من نفس العام، قال محمود علوي وزير الاستخبارات الايرانية " نحن نضمن أن أي شخص لم يرتكب جريمة ما لن يواجه مشاكل [عند عودته إلى البلاد]". وقبل ذلك في يوليو/ تموز 2013، صرح غلام حسين محسني الناطق باسم الهيئة القضائية بأن: " القضاء الإيراني لم يحظر أي إيراني لم يرتكب جريمة ما من دخول البلاد ... وفي غير ذلك من الحالات، فسوف يتم التعامل مع الاتهامات الموجهة إلى الأشخاص في بمجرد دخولهم البلاد".

منذ تولي الرئيس روحاني منصبه في أغسطس/ آب 2013، تم احتجاز وحبس العديد من الأفراد ذوي الجنسية المزدوجة أو المتمتعين بحق الإقامة في بلاد أجنبية، وذلك بعد عودتهم إلى إيران. ومن بينهم على سبيل المثال لا الحصر غنجة قوامي الناشطة الإيرانية البريطانية في مجال حقوق المرأة، وحامد باباي طالب الدكتوراه في جامعة لياج (بلجيكا). والصحفيين صادق عربسورخي وسراج الدين ميردامادي وحسين نوراني نجاد. لمزيد من المعلومات، انظر التقرير الموجز لمنظمة العفو الدولية " مسجون لأنه صحفي" (رقم الوثيقة: MDE13 / 044/2014). انظر أيضا أحدث تحرك عاجل لمنظمة العفو الدولية بشأن جيسون رضايان (رقم الوثيقة: MDE 13/1522/2015).

إن قانون العقوبات لجمهورية إيران الإسلامية، الصادر في مايو/ أيار 2013، ينص بعبارات غامضة الصياغة على "جرائم" مثل "نشر دعاية مضادة النظام"، و" إثارة القلق في أذهان الجماهير"، و "إهانة المقدسات الإسلامية" و "التشهير بالمسؤولين في الدولة". هذه "الجرائم" غير المحددة في كثير من الأحيان تستخدم لعرقلة الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير. وهذه القوانين والممارسات تنتهك التزامات إيران بموجب المواد 18 و19 و21 و22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي إيران دولة طرف فيه، والتي تكفل حرية الفكر والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات على التوالي.

فالمادة 9 من العهد المذكور تنص على أنه لا يجوز إخضاع أحد للقبض أو الاحتجاز التعسفي. كما تعتبر حرمان الشخص من حريته لأنه مارس حقوقه وحرياته المكفولة في العهد شكل من أشكال الاحتجاز التعسفي.

والاكتظاظ الشديد، والبيئة غير الصحية وعدم وجود مرافق النوم، عندما تجتمع هذه الظروف مع طول الفترة التي يعتقل السجين في ظلها، يمكن أن تصل إلى حد المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، التي تخالف المادة 7 من العهد الدولي التي تحظر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

التحرك العاجل: 117/15 رقم الوثيقة: MDE 13/1745/2015 تاريخ الإصدار: 27 مايو/ أيار 2015